TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Multiculturalism and its impact on the Iraqi political reality

Dr. Rana Mouloud Shaker*
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
ranan.mawlood@gmail.com

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 2 November. 2020
- Accepted 8 November. 2020
- Available online 15 December. 2020

Keywords:
- Iraq
- multiculturalism
- dialogue and peaceful coexistence
- social integration
- national identity

Abstract: The lack of awareness of the importance of constructive interaction between cultural groups at the social and political level, Led to an increase in the number of problems of multiculturalism in Iraq after the year (2003), contributed to the spread of societal violence and led to the aggravation of security and political problems that were directly reflected on his political reality, and the continuing conflict between Partisan forces influencing power, and their lack of clear-cut ideological trends is one of the reasons for their failure to develop the political process, as a result of their endeavor to manage power according to their narrow sectarian orientations, Out of balance to create a common collective will that reflects the interests of a pluralistic society.

The issue of solving this problem requires a strong and positive will characterized by rational intellectual maturity, and believes in social interaction to advance the integration process, and in a manner that guarantees the rights, freedoms and interests of everyone fairly and dealing with them on the basis of the principle of citizenship, which entrenches the culture of dialogue, tolerance and peaceful coexistence, and in turn promotes the bonds of societal homogeneity and its culture Conscious and independent political, to weaken the power of belonging and sub-loyalty in favor of the unified national identity, and supports the process of political stability in all its dimensions.

* **Corresponding Author:** Rana Mouloud Shaker**, E-Mail:** ranan.mawlood@gmail.com**, Tel: , Affiliation**: Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.

التعددية الثقافية وأثرها في الواقع السياسي العراقي

م.د. رنا مولود شاكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية | جامعة بغداد

ranan.mawlood@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 2/ تشرين الاول /2020
- القبول : 8/ تشرين الاول /2020
- النشر المباشر : 15/كانون الاول/2020

الكلمات المفتاحية :

- العراق
- التعددية الثقافية
- الحوار والتعايش السلمي
- الاندماج الاجتماعي
- الهوية الوطنية

الخلاصة : أن غياب الوعي بأهمية التفاعل البناء بين الجماعات الثقافية على المستوى الأجتماعي والسياسي، أدى لزيادة حجم أشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد العام (2003)، وأسهم بأنتشار ظاهرة العنف المجتمعي وقاد لتفاقم المشكلات الأمنية والسياسية التي أنعكست مباشرة على واقعه السياسي، وعَدَّ أستمرار ظاهرة الصراع بين القوى الحزبية المؤثرة في السلطة، وعدم أمتلاكها لتوجهات فكرية واضحة المعالم أحد أسباب فشلها في تطوير العملية السياسية، نتيجة لسعيها لإدارة السلطة وفق توجهاتها الفئوية الضيقة، وبعيداً عن التوازنات لخلق إرادة جماعاتية مشتركة تعبر عن مصالح المجتمع التعددي.

ومسألة حل هذه الإشكالية يتطلب توفر إرادة قوية وإيجابية تتسم بالنضوج الفكري العقلاني، وتؤمن بالتفاعل الأجتماعي لدفع عملية الأندماج، وبما يضمن حقوق وحريات ومصالح الجميع بأنصاف والتعامل معهم على أساس مبدأ المواطنة، مما يرسخ ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي، وبدوره يعزز من أواصر التجانس المجتمعي وثقافته السياسية الواعية والمستقلة، ليضعف من قوة الأنتماء والولاء الفرعي لصالح الهوية الوطنية الجامعة، ويدعم عملية الأستقرار السياسي بكل أبعاده.

المقدمة:

أصبحت التعددية الثقافية في المجتمعات المعاصرة تمثل حالة من التفاعل والتواصل الأيجابي، وأداة لتحقيق الأندماج والتعايش السلمي داخل المنظومة الأجتماعية، ورفعت مستوى الوعي لدى العقل الفردي والجمعي بأهميتها وقدرتها على خلق بيئة أمنة ومستقرة لبناء مجتمع يؤمن ويقر بالتعدد والتنوع، ويحترم طبيعة الخصوصية الثقافية للآخر بعيداً عن التمايز والتهميش، ويتعامل معها وفق مبدأ العدالة والمساواة والمواطنة الفاعلة التي تسمح بمشاركة الجميع في إدارة وتنظيم متطلبات حياتهم ضمن أطار الوحدة الوطنية الجامعة، ونجد أن تأثير هذا الوعي والأدراك قد أنتقل تدريجياً من المنظومة الأجتماعية الى السياسية، إذ بدأت السياسات الحكومية في المجتمعات الديمقراطية تغير نظرتها جذرياً نحو مفهوم التعددية

الثقافية والتعامل معها كمصدر رئيس لتحقيق التقدم والأزدهار لمجتمعاتها، عبر أستثمارها لتصبح أحد محفزات التنمية المستدامة والتطور، وآلية لأنشاء مجتمعات قائمة على التعاون والشراكة ويسودها الأمن المجتمعي والأستقرار السياسي، وبذلك لم يعد الأختلاف الثقافي يشكل عائقاً للوصول نحو ذلك الهدف.

وأستطاعت العديد من المجتمعات حول العالم من تحقيقها لتكريس ثقافة التعايش والتضامن المشترك لاسيما ذات النظام الديمقراطي، لكن المجتمعات العربية لاتزال تعاني من إشكالية التعددية الثقافية وعدم قدرتها على نشر ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي، والمجتمع العراقي من أبرزها، إذ تمثل مسألة التعدد والتنوع الذي يمتاز به من أهم التحديات التي تؤثر على عملية الأستقرار السياسي، وعلى الرغم أن دستور العام (2005) أقر بالتعدد والتنوع وحق الجميع في المشاركة بالعملية السياسية والحياة العامة، لكن عملية إدارة وتنظيم هذا الأعتراف دستورياً وقانونياً قد أنحرف عن مسارها الفعلي، لتأثره بعوامل مختلفة، مما أدى لترسيخ مظاهر الصراع والعنف والتطرف وتهميش وأقصاء الآخر، وأسهم في تهديد الأمن المجتمعي وأستقراره.

إشكالية البحث: أن الفشل في تعزيز الحوار العقلاني والأنفتاح الفكري للتعامل مع واقع التعددية الثقافية في العراق، أرتبط بعدم قدرة العقل الفردي والجمعي للهوية الثقافية الفرعية التحرر من موروثه الفكري والأجتماعي التقليدي، والذي يبرر له حق أقصاء وتهميش الآخر عند غياب وسائل الضبط القانوني والأجتماعي.

فرضية البحث: أن غياب الوعي بماهية التعددية الثقافية إجتماعياً، وضعف إدارتها سياسياً من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام(2005)، أسهمت في عدم تحقيق الأندماج والتعايش السلمي في المجتمع، وكرست حالة من الأنقسام والأنغلاق الفكري وأنعكست سلبا على أستقرار النظام السياسي.

تم تقسيم هذا الدراسة على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: إشكالية التعددية الثقافية في العراق

المبحث الثاني: مسار التعددية الثقافية بعد العام (2003) بين النظرية والتطبيق

المبحث الأول: إشكالية التعددية الثقافية في العراق

التعددية الثقافية ظاهرة طبيعية وملازمة في كل مجتمع، وتشكل وصفاً شاملا لحالة التنوع الذي يتمتع به مجتمع ما ويميزه عن الآخر، وهناك تعاريف مختلفة سعت لتحديد ماهيتها، إذ عدها البعض " تلك الشمولية المعقدة لنماذج فكرية وسلوكية تشمل العادات والتقاليد واللغة والمعتقد الديني والأنشطة الأدبية والفنية التي تمارسها جماعة معينة وتصبح جزء لايتجزأ من قانونها الداخلي المنظم لمجتمعها والمعبر عن هويتها الثقافية المستمرة عبر توارثها بين الأجيال"[1]، بمعنى أنها تتضمن أختلافات عدة بين الجماعات الأنسانية في ظل المجتمع الواحد، ويتجسد عبر تعدد التوجهات الفكرية والحضارية والدينية والتراثية فضلا عن تعدد الهويات.

وتعريف أخر يجدها تمثل أداة فاعلة لأستثمار وتوظيف التباينات الثقافية لتكوين مجتمع متكامل يضم " كل جماعة متمايزة ثقافياً وتعمل على خلق بيئة مؤهلة للتجانس فيما بينهم من دون الحاجة لتنازلهم عن هوياتهم الثقافية وأنما أقرارها كجزء من حقوقهم وإدراجها ضمن توزيع السلطة والثروة بشكل متساوي بدلاً من الأستئثار بهما من قبل جماعة ما وحرمان الأخرين من حقوقهم ومميزاتهم الخاصة التي ولدت معهم"[2]، وبحسب رؤيتنا هو إقرار بالتعدد والتنوع في المجتمع الواحد سواء أجتماعياً أو على مستوى من يتولى تنظيم و إدارة شؤونه (السلطة– ومؤسساتها المختلفة)، مما يحفز الجميع للعمل والتعاون لإيجاد قواسم مشتركة من بين جميع الأختلافات فيما بينهم، ويضمن ويحفظ كل الحقوق والحريات والأمتيازات للجميع وفق مبدأ المساواة والعدالة، ليقود تدريجيا لزيادة الوعي بثقافة التسامح والتعايش والأندماج بين الجميع، ويعزز بشكل كبير ترسيخ الأمن المجتمعي والأستقرار السياسي لأي دولة، وحالة الأختلاف في المعتقدات الثقافية بين أفراد المجتمع الواحد، لاتدعو بالضرورة الى الخلاف والصراع بينها من أجل البقاء والتفرد في قيادة المجتمع، أنما هي قاعدة أساس لبناء علاقات قائمة على التعايش والتعاون وتبادل الخبرات والمعارف وعلى مر تاريخ الكثير من المجتمعات.

---

(1) Jagoda Marinic, Made in Germany Was ist Deutsch in Deutschland, Hoffmann & Campe, Germany,2016,p28-32.

(2) Ibid, p34-36.

ولمزيد من التفاصيل ينظر: حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ط1، ص 25-27.

وأشار البعض أنها تعني " الإقرار بإلغاء الفوارق ما بين الهويات الثقافية ليصبح التعدد والتنوع التركيب الأساس لبنية المجتمع مما يوفر بيئة خصبة لتحقيق التجانس بينها عبر الحفاظ على أصالة هويتها المتميزة وبنفس الوقت أندماجها مع هوية المجتمع الواحد كونها تمثل جزء من التراث الأنساني المشترك ومصدر للتبادل والأبداع الذي يخدم عملية تطور المجتمع ككل"[1]، ويكون على المستوى الأجتماعي والقانوني والسياسي، لتصبح التعددية الثقافية تدريجياً قيمة مجتمعية شاملة لفكرة التعايش السلمي بين الأنماط الثقافية المتباينة في المجتمع الواحد، لتشكل لاحقاً المسار الذي يحدد طرق التنظيم الأجتماعي والسياسي والمؤسساتي لكل الهويات الثقافية والتعاطي معها وفق مبدأ الأحترام المتبادل والمساواة في الحقوق والواجبات.

ونرى أن الهدف الأساس لكل دولة الأستمرار في وجودها وضمان الأستقرار لنظامها السياسي، بدأت الكثير من المجتمعات على أختلاف توجهاتها الأيديولوجية تبني هذه الرؤية الجديدة، لكنها في المجتمعات الديمقراطية أصبحت حالة ملازمة لصانع القرار، واستطاع نقلها من الحيز النظري لرؤيته الفكرية والسياسية الى أرض الواقع، عبر سن تشريعات وقوانين تنص على حق الجميع للمشاركة في إدارة الحياة السياسية العامة للدولة، لضمان حقوق وحريات ومصالح وخصوصيات جميع الهويات الثقافية من دون أستثناء، لكونهم مواطنيين من نفس الدرجة والمستوى، وتنفيذها أختلف من مجتمع لآخر لكنها حرصت أن تكون متوافقة على أقل تقدير مع المعايير الدولية لحقوق الأنسان، و في عالم اليوم تمثل أحد مسارات حركة تطور حقوق الأنسان التي ترعاها الأمم المتحدة، ووجدت من الضروري جدا تحويل هذه المسألة من إشكالية تهدد أمن وأستقرار المجتمعات، الى آلية ونهج فكري ترسخ ثقافة الحوار والتسامح والتعايش المشترك وتعزيز وأحترام خصوصيات التنوع الثقافي لأستمرار حالة التماسك الأجتماعي للأجيال القادمة.

أولا: معوقات إدارة التعدد والتنوع في العراق

أن عملية إدارة التعدد والتنوع الثقافي في العراق شكلت أكبر تحدي يواجه المجتمع، وأحد أبرز معوقات عدم تحقيق الأستقرار السياسي، ولمعرفة الأسباب الفعلية لضعف إدارتها وعدم تحقيق الأندماج الأجتماعي وتراجع ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي، وصولاً لتفشي ظاهرة العنف المجتمعي وتمزيق أواصره، علينا فهم

[1] Patrick Savidan, Le multiculturalisme, Press Universitaire Française, 2009, p44-45.

وتحليل جذور إشكاليتها وتعود لعهد تأسيس الدولة العراقية العام (1921)، والتي نشأت في ظروف سياسية وأجتماعية مشوهة بأنسلاخها الحديث عن الحكم العثماني، وخضعوها تحت هيمنة الأستعمار البريطاني والأخيرة أختارت بنفسها من الذي يحكم[*] وكيف يتولى إدارة السلطة، وما هي طبيعة النظام السياسي الذي ينظم شؤون الدولة ليخدم مصالحها، وهذا التأثير والتوجيه أستمر حتى بعد أستقلال العراق في بداية ثلاثينات القرن العشرين، وهذا يدل أن بناء الدولة لم يتم وفق الأطر الفكرية والقانونية والمؤسساتية المتعارف عليها، وأنما كانت وليدة أتفاقات وأعتبارات سياسية وأقتصادية تدعم مصالح جميع الأطراف التي وضعت أسس بنائها.

وبريطانيا لم تكن هي المستفيد الوحيد وأنما "شملت النخبة الأجتماعية العليا في المجتمع العراقي، وهم الأسرة الملكية– الهاشمية ومجموعة من طبقات الأعيان و رؤساءالقبائل والعشائر، والتي ينتمي اليها أيضا جماعة من كبار ضباط وبعض من كبار العائلات الدينية وكبار تجار وملاك الأراضي، وجميعهم سعوا للحصول على مكاسب مختلفة عبر دعمهم للمشروع البريطاني فيما يتعلق بأنشاء دولة العراق"[1].

وهؤلاء شكلوا البنية السياسية والأجتماعية للدولة، وشرعية وجودهم في السلطة تمت بأسم تفويض الشعب عبر قبوله ورضاه بهم وليس عبر إجراء الأنتخابات بشكلها المتعارف، بسبب تأثير مكانتهم الأجتماعية والأقتصادية والدينية عليهم مما منحهم القوة لفرض سيطرتهم على إدارة مفاصل الدولة، هذه البنية لم تراعِ حالة التعدد والتنوع التي يمتاز بها المجتمع العراقي ولم تنمح لهم حق المشاركة في إدارة الحكم، ونتيجة لذلك عانى الحكم الملكي العديد من الأزمات السياسية والأجتماعية، مما ضاعف من حجم مشكلاته الأمنية وقادت

---

[*] بعد أحداث ثورة العشرين في العراق وتكبد بريطانيا للخسائر أعلنت رغبتها عن تشكيل حكومة ملكية كأحد إجراءات سياسية التغيير التي طبقتها بعد الثورة والأنتقال من الأستعمار المباشر للأنتداب لها وتحت إشراف حكومة وطنية عراقية، وأختارت الأمير فيصل بن الحسين ليكون ملكاً عليها على الرغم أنه ليس عراقياً وغير منتخب من قبل الشعب، وأنما بمباركة بريطانية وتوافق سياسي من قبل بعض نخبة السياسية في العراق، لمزيد من التفاصيل ينظر: كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص43-45.

[1] ينظر: فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006، ص 32- 38.

لظهور أولى حركات المعارضة والتمرد ضد السلطة العام (1932) للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية وأدت لظهور حالة الصراع وممارسة العنف بين السلطة والجماعات الثقافية[*].

لتظهر أولى بوادر عجز القائمين على إدارة السلطة، في معرفة طبيعة التعدد والتنوع الثقافي للمجتمع وعدم قدرتهم على توظيفه لصالح أرساء أسس بناء الدولة ومؤسساتها، كما أن استقطابها لفئات محددة من المجتمع ومنحها بعض الأمتيازات والمصالح كجزء من عملية إدارة السلطة، أسهم في تكريس حالة تشظي المجتمع وزيادة حجم الهوة بين أطيافه المتعددة، لاسيما تعامل النظام الملكي مع أفراد المجتمع كرعايا تابعين له لا مواطنين، وصعوبة أستيعابه لخصوصية كل جماعة ثقافية أو التفاعل معها بالشكل الذي يعبر عن تقديره وأحترامه لموروثها الفكري والديني والتاريخي، وتبنى سياسات ممنهجة وبشكل لاعقلاني لتنفيذ أجندات سياسية محددة هددت وجود هويتهم الثقافية، مما شجعهم على رفض الأنتماء والولاء للدولة وأنعكس ذلك سلباً على مسألة الأندماج الأجتماعي، الذي لم يتحقق لغياب رؤية عقلانية واضحة من قبل الفاعلين في إدارة السلطة، وعجزها عن إتخاذ قرارات وسياسات داعمة لعملية الأندماج تحفز الثقة فيها عبر التأكيد على أحترام هويتهم الثقافية والحفاظ عليها وعدم تعارضها مع أنتمائهم وولائهم للمجتمع الواحد.

أن الهوية الثقافية تمثل "شعور افراد جماعة ما بالانتماء لثقافة مشتركة، وما تؤمن به من معتقدات وافكار عن اصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي وطريقة حياتها وما يؤديه ذلك من دور فاعل في ربط اعضاء الجماعة بعضهم ببعض، وعلى النحو الذي يجعلهم متماثلين في نمط حياتهم ومعتقداتهم، وكذلك يجعلهم متباينين عن ذوي الثقافات الاخرى وانماط حياتهم"[1]، وهي أمتداد طبيعي لموروثهم التقليدي وأداة معبرة لتمييز هويتهم الخاصة عن الهويات الأخرى في المجتمع الواحد، لكن النظام السياسي الملكي لم يدرك عمق وأهمية ذلك في نفوسهم، وأعتمدت سياسة تهميش وجودهم كونهم مجرد رعايا ولم تضمن حقهم للمشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة.

---

[*] الأشوريون المسيحيون كانوا أول من رفض السياسات التعسفية التي أتبعها الحكم الملكي والتي فرضت عليهم إعادة توزيع وجودهم داخل العراق بعيداً عن موطنهم الأصلي في المنطقة الشمالية وحدثت صدامات بينهم وبين الجيش أدت لخسائر في الأرواح وأعتقال الكثير من الأشوريين، ونفي البعض الأخر للخارج وسحب الجنسية عنهم، لمزيد ينظر:كمال ديب، موجز تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص50.

[1] نقلا عن: حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص41.

ثانيا: أزمة الثقة بين الجماعات الثقافية والسلطة الحاكمة

أن سياسية التهميش وبقاءه واقعا مستمرا حتى بعد تغيير النظام الملكي وأعلان الجمهورية العام (1958)، إذ إتبعت الحكومات المتعاقبة في العهد الجمهوري على أدلجة إدارة ملف التعددية الثقافية، ليتوافق مع توجهاتها السياسية وطموحاتها في الهيمنة على السلطة بأستمرار بدلاً من الأعتراف بحقوقهم الطبيعية والقانونية، وعلى الرغم من أقرار بعض الحقوق للجماعات الثقافية ضمن الدستور والتشريعات القانونية الأخرى[*] لكنها شكلية ولامضمون لها، ونجد أن سياسة الأندماج الأجتماعي التي تضعها كل سلطة حاكمة أنذاك تعبر عن توجهاتها الأيديولوجية الخفية وفي العلن تدعو لتحقيق التماسك والتلاحم بين أبناء المجتمع على أختلاف تعدده وتنوعه، لكن الجماعات الثقافية لم تتفاعل معها لأدراكها أنها تمثل أحدى الآليات التي تمارس ضدها لأنتزاع حقوقها وحرياتها تحت مسمى الأندماج والتعايش السلمي، لذلك لم تثق بأعترافات وقرارات أي سلطة حاكمة لأنها لاتمتلك أي شرعية قانونية أو دستورية فعلية، وأغلبها جاء أما عبر أنقلاب عسكري أو ثوري، لهذا سياساتها حول مسألة الأندماج لم تكترث يوما بمسألة إدارة وتنظيم ملف التعدد والتنوع لمجتمعها، ولا صيانة وضمان حقوقهم إلا بالقدر الذي يعزز من قوة سلطتها وهيمنتها على حياة الجميع.

وعدت أزمة الثقة بين الجماعات الثقافية والسلطة الحاكمة انعكاساً سلبياً على واقع الأستقرار السياسي والأمني، وأسهمت بزيادة تمسكهم بموروثهم وهويتهم التقليدية لشعورهم أنها الضامن الحقيقي لكل مكتسباتهم وطموحاتهم المستقبلية ودفعها غريزياً لرفض سياسات الأندماج القسري، مما أعطى للقائمين على السلطة المسوغات القانونية لأنتهاك حقوقهم وحرياتهم بدعوى أنهم يهددون أستقرار المجتمع وأمنه.

من هنا بدأت أزمة العلاقة بين الهوية الثقافية والمواطنة، إذ وجدت الجماعات الثقافية ان سياسات الأقصاء والتهميش التي أتبعها كلاً من النظام الملكي والجمهوري، لم تختلف كثيراً عن " الحكم العثماني والتغيير الذي طرأ عليها كان متماشياً مع طبيعة المتغيرات السياسية والأقتصادية لما بعد أنهيار الخلافة العثمانية والمتغيرات السياسية في المنطقة والشي الوحيد الذي تغير هو إعادة تماسك العشائر العربية وجعل رؤساء

---

[*] ينظر: الدستور العراقي المؤقت لسنة 1958، نص المادة الثالثة، يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين جميع المواطنين وأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم وأعتبار العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن وتقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة الوطنية العراقية، ولمزيد من التفاصيل ينظر: الدستور العراقي المؤقت لسنة 1970، نص المادة الخامسة، ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين هما العربية والكردية وتقر حقوقهم القومية وفق هذا الدستور والحقوق المشروعة لكل الأقليات ضمن الوحدة العراقية.

العشائر مسؤولين عن القانون والنظام وجمع الريع المالي في مقاطعاته"[1]، والهدف منها أخضاع الجميع لحكم الدولة وبإمرة رؤساء العشائر والقبائل الذين باتوا يمثلون أمتداد لحكم النظام لا بقوة القانون، مما زاد من سياسية التهميش والأقصاء للجماعات الثقافية ويتضاعف حجم أنتهاكات حقوقهم، والأضرار بمصالحهم الى حد أجبارهم التخلي عن هويتهم الأصلية، ليتضح لنا السبب الفعلي لعدم تقبل الجماعات الثقافية لخطط الأندماج الأجتماعي التي تضعها السلطة أنذاك، لرغبتها بأنصهارهم قسراً في المجتمع عبر التخلي عن أصولهم وهوياتهم، ولأنهم في نظر من يتولى إدارة السلطة مجرد رعايا لا مواطنين، لذلك هي من تحدد طبيعة وشكل حقوقهم وفق منظورها الفكري والسياسي لا وفق أستحقاقاتهم الطبيعية والقانونية كمواطنين.

والمواطنة تمثل "المعايير الحقوقية والقانونية والمدنية والسياسية التي تعبر عن كل القيم الأنسانية والأجتماعية والثقافية والدينية لكل الجماعات المكونة للمجتمع لتمنحها القدرة على الأندماج والتفاعل مع أعضاءه والمشاركة في إدارة شؤونه وبالشكل الذي يشعرها بالأنتماء الطبيعي من دون تمييز أو تهميش"[2]، ونرى أن الضمانة الرئيسة لتحقيق عملية الأندماج والتعايش الممكن بين الهويات الثقافية المتباينة، وتطبيق مبدأ المواطنة من أهم أسس بناء دولة القانون والمؤسسات، والسبيل لتحقيق العدل والمساواة الأجتماعية والسياسية والأقتصادية ضمن الأطار القانوني، وكلما أرتفع معدل تطبيق هذا المبدأ داخل الدولة كلما ظهر مدى قدرتها على أستيعاب جميع الهويات وأحترامها وصيانة حقوقها.

ولتحقيق ذلك على الدولة تطبيق القواعد الرئيسة للمواطنة الفاعلة وتتضمن "الأقرار القانوني للمواطن بوصفه عضو رسمي في المجتمع له حقوق وأمتيازات وعليه واجبات، كما يملك أستحقاقات كاملة من حقه التمتع بها في مختلف الميادين، أما الأقرار السياسي يتضمن منحه الحق والقدرة في المشاركة سياسيا والتعبير عن رغباته وتوجهاته وتمثل جزء حيوي لزيادة شعوره بالأنتماء والولاء للدولة التي يعيش فيها"[3]، وتنفيذ وممارسة هذه القواعد تتطلب أعتماد المرونة العالية والتكيف والترابط ما بين مؤسسات الدولة، لتتمكن من

---

(1) ينظر: فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، مصدر سبق ذكره، ص 39-41.

(2) Patrick Savidan, op-cit, p48-50.
ولمزيد من التفاصيل ينظر: تشارلز تايلر، منابع الذات وتكون الهوية الحديثة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص 14-19 .

(3) Dominique Schnapper, Qu 'est- ce que L'integration, Folio, Francais,2007, p87-89.
ولمزيد من التفاصيل ينظر: تشارلز تايلر، منابع الذات وتكون الهوية الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص22- 24 .

تحقيق شمولية الجميع مما يتيح لكل فرد أكبر قدر ممكن لممارسة حقوقه ومكتسباته كمواطن فاعل بغض النظر عن ماهية هويته، مما يدعم تدريجياً عملية أنصهار تلك الهويات وجمعها وتوحيدها ضمن أطار هوية المجتمع الذي تنتمي اليه، من دون أجبارها على الأنسلاخ من هويتها الأصلية، وأنما ضمان وجودها وأستمراريتها على أساس الأحترام المتبادل لها، وتقبلها كأمتداد وأثراء فكري وثقافي للهوية الجامعة والتي تشكل رابطاً أقوى لأنتماء وولاء الهويات الثقافية للدولة التي تعيش عليها، لاسيما إذ أمتلكت أقصى درجات الأحتواء والأنصاف لحقوقهم وحرياتهم التي أقرت لهم قانونياً، وبموجبها تم الأعتراف لهم بحق ممارستهم للمواطنة الأيجابية الشاملة ليشاركوا في الحياة العامة وإدارة شؤونهم على نطاق واسع.

هذه المعطيات شكلت الرؤية الأساسية التي أعتمدتها العديد من" الأنظمة السياسية في المجتمعات الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين وأعلنت أنتقال توجهات الدولة من نمط الحماية الى نمط الرعاية وتعزيزها على مستوى تعاملها مع ملف التعددية الثقافية لمجتمعاتها"[1]، ولكل دولة أسلوبها الخاص بتطبيقها ليتناسب مع طبيعة البنية الثقافية لمجتمعاتها، لكنها ركزت على مسألة مهمة وهي إيجاد نوع من التوازن العقلاني بين السياسات العامة للدولة وفق منظورها الفكري، وبين تحقيق طموحات ورغبات الجماعات الثقافية ضمن أطار حقوقهم الأنسانية وأستحقاقاتهم القانونية كمواطنين، وهنا تظهر حقيقة طبيعة العلاقة بين الهوية الثقافية والمواطنة، هذا الأمر كان بعيداً عن المنظور الفكري والسياسي لكلا النظامين ولو طبق لأسهم بتعزيز أسس بناء الدولة العراقية، لكن الرؤية الفكرية الضيقة للنظام الملكي، وطبيعة وسلوك الخطاب السياسي الأستبدادي– التسلطي للنظام الجمهوري، ضاعفت من أشكالية التعددية الثقافية وتعمقت جذورها لأبعد حد، بسبب السياسات التعسفية وأساليب الاقصاء والتهميش المستمر، ولم تقتصر على الجماعات الثقافية وحسب وأنما شملت القوى السياسية والأجتماعية الفاعلة والتي تؤمن أن إقامة دولة القانون والمؤسسات هي السبيل الأوحد للأرتقاء بواقع التعددية الثقافية في المجتمع.

والسؤال الذي نطرحه هنا بعد عملية التغيير السياسي في العراق العام (2003) وأنتهاء الحكم الشمولي فيه، كيف سيتعامل النظام السياسي الجديد مع هذا الأرث الثقيل لسلسلة الأنتهاكات التي تعرضت لها مختلف الجماعات، وهل سيتم إيجاد حلول فعلية لأشكالية التعددية الثقافية، هذا ما سنناقشه في المبحث القادم.

---

[1] Dominique Schnapper, op- cit, p94-97.

المبحث الثاني: مسار التعددية الثقافية بعد العام (2003) بين النظرية والتطبيق

تعرضت الجماعات الثقافية في ظل الحكم الدكتاتوري لسلسلة من "الأنتهاكات لحقوقها الأنسانية من دون أستثناء، وقادت في النهاية لتكريس حالة التتشرذم والأنقسام المجتمعي وتطورت آثارها بفعل تغذيتها بالممارسات اللاعقلانية من قبل السلطة الحاكمة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية حكمه العام (2003)"[1]، لتنعكس سلباً على طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع وظاهرياً توحي بنوع من التناغم والأنسجام فيما بينهم، وعند ضعف أو غياب وسائل الضبط والحماية القانونية والأمنية يظهر الأنقسام والصراع ليصل بعضها لأستخدام العنف وممارسته ضد الآخر.

إذ توغلت مشاعر الألم والغضب لدى من تعرضت حقوقهم ومكتساباتهم التاريخية للأنتهاك، وتحولت لحالات أنتقام غير منتظمة ومختلفة الأشكال والتوجهات[*]، ووجهته ضد جماعات أخرى وتحديدا من كانت تدعم السلطة أو تغض النظر عن أي تجاوز طالما أنها تحصل على مكاسب مقابل ذلك، لتترسخ لديهم صور مشوهة عن الآخر مقرونة بأنتماءه أو تبعيته لإرادة السلطة القائمة، لتصبح العلاقات الأجتماعية مرهونة لها وتخضع لردود فعل تصورها المسبق، ليتعزز وجود السلطة وقوتها مقابل غياب حالة التجانس بين أفراد المجتمع، ما أدى لضعف إرادتهم وتشتت وحدتهم وعدم قدرتهم على مواجهة الحكم الأستبداي، وهو أحد أسباب إحكام سيطرتها على المجتمع وصعوبة مطالبته بحقوقه وحرياته الأنسانية، لكنها أنتهت بعد الغزو الأمريكي للعراق العام (2003)، وأعلان بداية الأنتقال للحكم الديمقراطي، والذي أقر وفق قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، وأعلن أن "نظام الحكم سيكون جمهوري أتحادي(فيدرالي) ديمقراطي تعددي، ويقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل ما بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب"[1]، وأقرار التعددية في ظل نظام فيدرالي ديمقراطي رفعت أمال كثيرة لأيجاد حلول جذرية لأشكالية التعددية الثقافية، والتي هددت أمنه

---

[1] للمزيد ينظر: كمال ديب، موجز تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص 113- 118.

[*] شكلت المواجهات المسلحة بين الأكراد والجيش العراقي وحملة الأغتيالات ضد شخصيات سياسية وأكاديمية معروفة خلال المدة 1972-1977، وأيضا محاولات الأنقلاب وسلسلة الأغتيالات والتمرد في جنوب العراق والي بدأت من 1980- ولغاية 1991، لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر السابق، ص119-123.

[1] ينظر: المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، لسنة 2004.

وأستقراره لعقود طويلة لاسيما بعد إعلان الحكومة الأنتقالية أنها ستعرض مسودة الدستور الدائم لأستفتاء شعبي قبل إقراره،ما يعني أفساح الطريق للمشاركة الشعبية الواسعة لأول مرة في تاريخ العراق السياسي من دون قيد أو شرط ليقرر مصيره وكيفية إدارة شؤونه، ووفقاً لرغباته وطموحاته المستقبلية لاوفق توجهات السلطة الحاكمة وبما يضمن حياة حرة وكريمة له وللأجيال القادمة، لكن ذلك تبدد بسرعة نتيجة لظهور توجهات وممارسات ضاعفت من حجم تلك الإشكالية، وهناك عاملين أساسيين أثرا بشكل واضح في إنحراف مسار عملية إدارة التعددية الثقافية، **ويمكن تحديدهما بالآتي:**

1- ضعف الوعي بأهمية التفاعل الأجتماعي:

تشكل عملية التفاعل الأجتماعي حالة إيجابية في المجتمع التعددي، إذ تسهم في عملية البناء والتعاون الفكري والسلوكي وفق قواعد يتفق عليها بين أعضاء المجتمع تعبر عن تاريخ وقيم وعادات وثقافات مشتركة، ومنها تولد بيئة إجتماعية متماسكة تؤمن بالأندماج والتعايش الفاعل بين جميع أعضاءه، وتعد " ظاهرة سلوكية تعبر عن وسائل التواصل والأتصال الفردي والجماعاتي للعلاقات الأنسانية وتتسم بالأيجابية الفاعلة، وكلما تضاعفت أصبح تأثيرها يشمل الجميع ليصبح أدراكها ووجودها يتصف بالثبات والأنتظام والأستقرار ليخلق سلسلة من العلاقات التفاعلية على أساس التعاون والتكيف والأندماج وليس الأختلاف أو الصراع"[1]، ويعد ماكس فيبر من أهم علماء الأجتماع الذين أكدوا على أهمية ودور التفاعل الأجتماعي، لألغاء حالة التمايز العرقي والأثني والديني في ظل الجماعات الثقافية المتنوعة، والتفاعل البناء والمنفتح يسهم بتكوين مجموعة من عمليات التأثر والتأثير بالآخر ويعزز "الروابط الأجتماعية المتينة لتتلاشى تدريجيا مظاهر الأختلاف والصراع وينتج عنها ما يسمى بالتكامل التفاعلي لأندماج المجتمع، وحالة

(1) Catherine Colliot- Thélène, La Sociologie de Max Weber, La Découverte ,Paris, 2006, p105- 109.
ولمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل عبد الهادي، تشكيل السلوك الأجتماعي، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص90-93 .

التكامل يجب أن تتضمن تعبير متبادل عن وحدة الأفكار والأهداف والمصالح والطموحات مابين الجماعات المتعددة"[1].

هذه التوجهات والمعطيات لاتنطبق على الواقع الأجتماعي العراقي، وأغلب العلاقات الأنسانية بين الجماعات الثقافية قائمة أما على التفاعل المحايد أو السلبي[*]، وهي تمثل ماضيه وحاضره وربما ستستمر في المستقبل مما يعني أن إدراكه لأهمية التفاعل الأيجابي ضعيفة ومتذبذبة، لخضوعه الدائم لسيطرة موروثه الفكري والتاريخي والديني الذي رسم شكل وطبيعة العلاقة ما بين تلك الجماعات ووفق توجهات محددة، والغالبية منها تقتصر على جوانب عامة مثل أداء الواجبات الأجتماعية ضمن العادات والتقاليد المتعارف عليها وعلاقات المصاهرة والشراكة الأقتصادية المتبادلة، أما مايتعلق بعلاقة جامعة لخصوصياتهم الفكرية والثقافية ضمن نسق موحد وتعددي لاتوجد، وإدراك مكانتها ووجودها لايتعدى حدود تصنيف الآخر ضمن نطاق هويته الفرعية(الدينية– المذهبية، الأثنية، القومية، واللغوية) وإنتماءه لها.

أن غياب الوعي والإدراك المعرفي بماهية العلاقات الأنسانية بين تلك الجماعات، أسهم بتدني مستوى حالة التفاعل الأجتماعي وأعاق تطور عملية الأندماج الطبيعي وتكامله بينهم، ونجد أن عدم قدرة تحرر إرادة الأفراد وعجزهم عن المشاركة بحرية للتفاعل مع الثقافات الأخرى، يرجع لخضوعهم لإرادة صاحب السلطة الأجتماعية – الثقافية الخاصة بهم (أمراء القبائل، شيوخ العشائر، رجال الدين)، مما يصعب تحررهم من موروثهم التقليدي وبقائهم ضمن حدود ثقافتهم الخاصة، ووفقاً للعادات والتقاليد الأجتماعية يعد الخروج عن القواعد والإلتزامات المتعارف عليها بين جماعة ثقافية معينة، بمنزلة الخيانة وعقوبتها أقسى من الموت لأن المخالف يتعرض لأعلان

---

[1] Catherine Colliot- Thélène, op- cit, p111-113)

[*] يقصد بالتفاعل المحايد هو نوع من أنواع السلوك الأنساني الذي لايأثر ولا يتأثر بالمحيط الأجتماعي ويتسم بالجمود واللامبالاة، أما التفاعل السلبي هو سلوك أنساني يتميز بتعدد وتنوع حالاته السلبية منها ما يتضمن السلبية الساكنة وتتميز بالأنعزال والتوغل في الماضي والتمسك به ورفضه لكل أشكال التغيير والتطور لذلك يوصف بالتخلف والرجعية وحتى التشأوم، أما السلوك السلبي العدواني يتميز بالأندفاع والعداء لكل من يختلف معه في الأفكار والتوجهات وهو دائم الصراع والتنافس مع الأخر و يسعى لحب السيطرة على السلطة لهذا لايمتلك التفكير العقلاني ويمارس القوة لآثبات وجوده بدلا من الحوار، للمزيد ينظر: نبيل عبد الهادي، تشكيل السلوك الأجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص 96- 99.

البراءة منه[**]، وحرمانه من الحماية والميزات التي تدعمه وتحافظ على كيانه وهويته، وهو السبب الحقيقي لتنامي ظاهرة الهويات الفرعية والولاء والأنتماء لها، بشكل أعمق وأقوى من الأنتماء لهوية وطنية جامعة، وتعد أزمة الثقة بين الجماعات الثقافية والسلطة عاملاً أساسياً دفع بأفرادها لعدم الثقة بقوانينها مقابل منحهم الثقة الكاملة لسلطة وإرادة قانون كل جماعة تمثلها وتنتمي لها، وهنا نكتشف لما يشعر الفرد العراقي بالتبعية والولاء لجذوره الفرعية بشكل طوعي، ويجد صعوبة في إدراك ماهية المواطنة والتفاعل معها بشكل طبيعي، ولو أصبحت جزء من تفكير وسلوك كل فرد ضمن الجماعات الثقافية ستسهم برفع مستوى عملية التفاعل الأجتماعي وتنقلها من حيز الأندماج الى التكامل التفاعلي.

وينتج عنها وحدة فكرية وإجتماعية وسياسية وإقتصادية في ظل مجتمع تعددي يضمن مصالح الجميع وفق مبدأ العدالة والمساواة، كما أن رفض وعدم تقبل العديد ممن يمثل أعلى سلطة أجتماعية لمسألة التفاعل الأجتماعي، أحد أهم المعوقات التي أسهمت بضعف الوعي بأهميته لأنه يهدد سلطتها المتوارثة عبر الأجيال، لاسيما أن كل حالة تواصل وأنفتاح مع الآخرين تعني دفع مسار الأندماج والتعايش السلمي نحو مراحل متقدمة، مما يضعف من مكانتهم وتأثير سلطتهم على أفراد جماعتها وربما يلغيه بشكل نهائي، وهذا ما يدفعها لإعاقة كل مشروع يدعم أي خطوة لتحقيق التفاعل والأنفتاح إجتماعياً.

2- التوجهات الأيدولوجية للقوى السياسية وأثرها في إدارة التعدد والتنوع

شكلت المرحلة الأنتقالية من الحكم الدكتاتوري الى الحكم الفيدرالي التعددي الديمقراطي، بداية لرسم مسار العملية السياسية الجديد بعد العام (2003)، وقدمت القوى السياسية برامجها وخططها لدفع عملية التحول والتغيير نحو الأمام، وعلى الرغم أن أغلب هذه القوى تشكل جزء لايتجزأ من

[**]ويقصد بها ووفقاً للعرف العشائري حرمان من يخالف عادات قبيلته أو عشيرته، أو يخرج عن إرادتها أو لايلتزم بالواجبات التقليدية المترتبة على كل عضو فيها، من كل ألتزام معنوي ومادي تجاه الشخص المخالف وأحيان كثيرة شمول كل أفراد عائلته، وهذه الألتزامات تشكل غطاء حماية أساسي ومهم في حياة الفرد العراقي، لأن قوتها تفوق قوة قانون الدولة، للمزيد ينظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتب الصفا والمروة للنشر، لندن، ط1، 2010، ص 589-592.

الجماعات الثقافية المتعددة والمتنوعة، ومن المفترض أن تكون توجهاتها السياسية تعبر عن رؤية واقعية لحل إشكالية التعددية الثقافية، وترجمة ذلك عبر وضع سياسات تدعم عملية الأندماج والتعايش السلمي، والذي لم تحققه كل الحكومات المتعاقبة في الأنظمة السياسية السابقة، لكنها أرتكبت الأخطاء ذاتها لمن سبقها وتعدى مداها لأبعد الحدود، بفقدان العراق لتوازنه الأمني تدريجيا لأستقراره السياسي وحسب، والذي تفاقمت أنعكاساته الخطيرة لتهدد أمن وسيادة الدولة والمجتمع بدخول داعش الأرهابي وسيطرته على عدد من المحافظات العام(2014)، والسبب يعود للسياسات غير العقلانية التي أعتمدتها أغلب القوى السياسية الفاعلة في السلطة، وبدأت تحديداً منذ مرحلة كتابة الدستور العام (2005)، والظروف التي أحاطت موعد كتابته لم تكن طبيعية وتزامنت مع أنتشار الفوضى الأمنية والسياسية في ظل الأحتلال الأمريكي، أما مرحلة إقراره لم تأخذ بعين الأعتبار تلك الظروف لاسيما أن تأثيراتها السلبية أختلفت من محافظة الى أخرى(*)، مما أسهمت في حرمان شريحة واسعة من المجتمع للمشاركة في العملية السياسية، وتمكينه من تحديد مصيره بكل شفافية كما المجتمعات الديمقراطية وهو ما لم يتحقق حتى اليوم، وعَدَ تمسك تلك القوى بتوجهاتها الأيديولوجية وأستمرار طبيعة تفكيرها ضمن نطاق سردية المظلومية، وأنتهاكات حقوقهم وحرياتهم التي تعرضوا لها في السابق سواء كمعارضين للنظام الديكتاتوري أم كأفراد ينتمون لمختلف الجماعات الثقافية، أحد مؤشرات عدم الأستقرار السياسي.

إذ لم تتمكن من وضع نوع من التوازن بين تلك التوجهات والمتطلبات السياسية والأجتماعية للمرحلة الأنتقالية وما بعدها، وشكل تركيزها على مسألة تعويض كل ما فقدته من مكاسب ومميزات سياسية وإجتماعية في السابق، أحد أسباب توظيفها لملف التعدد والتنوع بشكل سلبي وأعلنت أنها ممثلاً شرعياً لجماعتها الثقافية وحقوقهم ومصالحهم في السلطة، لاسيما بعد إدراكها لحجم وتأثير الجماعات الثقافية على وجودها في السلطة، لتستغل إدارة هذا الملف لضمان مكتسباتها ومصالحها الحزبية والفئوية الضيقة، بدلاً من أستثماره لتحقيق التوازن المجتمعي

(*) أن الوضع الأمني في العراق بعد (2003) ودرجة أستقراره تختلف ففي الأقليم كان مستقراً، أما المحافظات الجنوبية نوعاً ما مستقر، وفي بغداد كان متذبذب أما في ديالى والموصل والأنبار كان الوضع الأمني غير مستقر ولا مسيطر عليه للمزيد ينظر: كمال ديب، موجز تاريخ العراق، مصدر سبق ذكره، ص413-417.

وتعايشه سلميا، وتنافست فيما بينها لدعم مشاركتهم كجزء من العملية السياسية لكن وفق "التوجهات القاصرة لأقرارها بالتعدد والتنوع إذ تصنف مشاركتهم في العملية السياسية وفق إنتمائهم الأثني والقومي والديني والمذهبي"[1]، لا لكونهم مواطنين فاعلين ويتشاركون العمل والفعل السياسي بأنصاف وحرية مع الآخرين وطبقاً لما أقره الدستور.

هذه الرؤية تجسدت بشكل واضح في الخطاب والسلوك السياسي لتلك القوى، وعبرهما غذت مشاعر التفرقة والصراع بين الجماعات الثقافية لتكرس " التشظي الطائفي والمذهبي والأثني والتمترس الديني ليصبح جزء من خصوصيات مرحلة ما بعد العام (2006) وقد تجلى ذلك بعد تفشي ظاهرة الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة وما تعرض له أيضا المسيحيين والأزيديين والصابئة"[1]، مما شجع لأذكاء روح الولاء والأنتماء للهويات الفرعية وأسهم بتحجيم كل مسعى لبناء هوية وطنية خالصة،

ويفسر حقيقة مخرجات العديد من المواد الدستورية والقانونية التي جعلت من تسمية المكونات مرادفاً لفكرة التعددية وهمشت ذكر المواطنة في نصوصه[*]، وعبرها منحت القوة القانونية والسياسية لنشر المحاصصة والطائفية وتحويلها لجزء أساس في إدارة السلطة ومؤسساتها، لهذا أتسمت خيارات وقرارت القوى السياسية الفاعلة في السلطة فيما يتعلق بإدارة ملف التعددية الثقافية، بالتقليدية والهزيلة التي تخضع لمنطق المكونات وتكرس الأنقسام لا الأندماج والتفاعل المجتمعي، ويوضح بدقة لما العملية الديمقراطية في العراق تعثرت وأصيبت بالشلل، وأدت لخلق أختلالات فكرية وبنيوية جديدة داخل المجتمع، لتستمر حالة الصراع والعنف فيه وتنعكس سلباً على الواقع السياسي وعدم أستقراره.

وفي ضوء ماسبق نجد أن مسألة حل إشكالية التعددية الثقافية، تتطلب تضافر العديد من الجهود لأيجاد طرق وأساليب جديدة لإزالة الآثار المتراكمة لأنتهاكات الحقوق الأنسانية للجماعات الثقافية

---

[1] ينظر:عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص25- 26 .

[1] عبد الحسن شعبان، الهوية والمواطنة، مصدر سبق ذكره، ص150 .

[*] ذكرت تسمية المكونات في الكثير من النصوص والمواد الدستورية إشارة للمجتمع التعددي وكلاهما يختلفات في التسمية من حيث المعنى والمفهوم، أما المواطنة تم ذكرها في الدستور مرتين فقط، للمزيد ينظر: الدستور العراقي لعام (2005).

عبر العقود الماضية، عبر إجراء تقييم شامل وعقلاني لكل القرارات والخيارات التي إتخذت بعد العام(2003)، وعملية التقييم هذه يجب أن تتم على عدة مستويات وكالآتي:

المستوى الأجتماعي: أن عدم قدرة الجماعات الثقافية على التطور فكريا وبنيوياً مع مختلف المتغيرات التي تحيط بها، من الأسباب الرئيسة التي أعاقت عملية التكيف والأندماج فيما بينها لبناء أسس التفاعل الأجتماعي السليم، إذن عملية التغيير والأصلاح يجب أن تنطلق منها، لأن القوى السياسية الفاعلة في السلطة وما يصدر منها من توجهات وقوانين وقرارات، هي أنعكاس لطبيعة البنية الفكرية والثقافية للمجتمع ككل، ومعالجة إختلالاته البنيوية ضرورة ملحة لأن أستمرار التقاطعات مابينها وبقاء ولاءها وأنتمائها للهوية الفرعية، لن يسمح بأي تفاعل أو تواصل ولن يحدث أندماج بينها، لأن "الأساس في التعايش المشترك الأنساني هو المواطنة التي تتطلب مواطنين أحرار وتكون مواطنتهم عابرة للطوائف والأثنيات والأديان والعشائر والجهويات وفي أطار وحدة كيانية متعددة وموحدة"[1]، لذا عليها إيجاد حالة من التوازن بين موروثها وهويتها الخاصة وبين الأنفتاح للتفاعل الأجتماعي، لتحقيق الأندماج المجتمعي وفق أسس المواطنة لتصبح الرابط الفعلي لعلاقاتهم الأنسانية، ولتتحقيقها يشترط وضع إستراتيجية شاملة لترسيخ أسس المواطنة، وتحويلها لجزء حيوي من تفكير وسلوك المجتمع على أختلاف تعدده وتنوعه، وتركيزها يكون على الجوانب التربوية والتعليمية والثقافية لنشر الوعي بثقافة التسامح والحوار والتعايش المشترك، وتقبل الآخر بأختلافه والتفاعل معه وفق ذلك.

وإذا طبقت هذه الأستراتيجية بدقة ستنهي تدريجياً ظاهرة الأستعلاء والأنوية والتعصب الفكري والثقافي ضد الآخر، التي تتميز بها الشخصية العراقية، وشكلت حاجزاً أمام التفاعل البناء للمجتمع وأنصهاره، كوحدة جامعة تؤمن وتقر بأسس التعددية الأيجابية كمواطنين لا تابعين ينتمون لوطن واحد يعبر عن كل هوياتهم المتفرعة، وستسهم أيضا بخلق بيئة ثقافية تفاعلية منتجة، تضم جماعات تمتلك فكراً ونضوج سياسي مستقل قادرة على إحداث سلسلة من المتغيرات على مختلف المستويات، لتتواءم مع متطلبات المجتمع التعددي وتجري طبقاً للقانون والمسار الديمقراطي وهنا فقط سيتحقق الأستقرار الأجتماعي والسياسي المنشود.

---

[1] ينظر: عبدالحسين شعبان، الهوية والمواطنة، مصدر سبق ذكره، ص158- 159.

المستوى القانوني: من الضروري جدا إجراء العديد من التعديلات الدستورية وتحديدا النصوص التي أثارت مشكلات مختلفة فيما يتعلق بوصف وتفسير مفهوم التعدد والتنوع، والتي نفذت برؤية قاصرة أدت لأستمرار حالات الأقصاء والتهميش لجماعات ثقافية أخرى، الأمر الذي عرض العراق لمشكلات وأزمات عدة أسهمت في زعزعة أمنه بشكل مستمر، وأبرز هذه المواد التي تتطلب تقييمها وإعادة النظر بها وتعديلها وفق المتغيرات التي طرأت عليها تبعاً للزمان والمكان " إذ ذُكرت كلمة المكونات في الديباجة، والمادة(9)/ أولا حول تكوين القوات المسلحة، والمادة (12)/ أولاً، والمادة (49)/ أولا، والمادة (125)، وأيضا المادة(142)"[1]

المستوى السياسي: يجب على القوى السياسية أن تدرك حاجات ومتطلبات بناء مجتمع تعددي طبيعي لذلك عليها تغيير خطابها وسلوكها السياسي، عبر التحرر من مظلة الماضي وموروثه الفكري التقليدي ونبذها للولاء والأنتماء الفرعي، وتحويل الهوية الوطنية شعارها الأساس في العمل السياسي لتصبح مصدر ألهام للجماعات الثقافية التي تمثلها، فضلا عن وضعها لبرامج وسياسات متوازنة وعقلانية تعبر عن مصالح المجتمع التعددي، لا مصالحها الحزبية الضيقة مما يلغي حالة الصراع والتنافس فيما بينها ويدعم عملية الأندماج بشكل حقيقي من أجل الوصول للأستقرار السياسي.

الخاتمة:

إن أستمرار إشكالية التعددية الثقافية لم يرتبط يوماً بطبيعة وشكل النظام السياسي الحاكم وحسب، وأنما بسياساته غير العقلانية التي تعامل بها مع الجماعات الثقافية برؤية قاصرة، ولم يدرك أهميتهم لدعم السلطة الحاكمة وإفتقر للتفاعل معهم بشكل حقيقي، وعجز عن توظيف هذا الملف لدعم أسس دولة القانون والمؤسسات على مر التاريخ السياسي للعراق، وعلى الرغم من ظهور إرادة سياسية عبر مراحل ذلك التاريخ سعت جدياً لتحقيق الأندماج التكاملي بين تلك الجماعات، لكنها فشلت في التغلب على قوة وهيمنة العقل الجمعي وقدرة تأثيره على تفكير وسلوك العقل الفردي، إذ حولت الأختلاف بين الجماعات الثقافية مصدراً للتقاطع وأحياناً الخلاف بدلاً من الألتقاء والتوافق، مما أنعكس سلباً على واقع الأمن المجتمعي وهدد الأستقرار السياسي للدولة.

---

[1] ينظر: دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

أن مسألة حل هذه الإشكالية تتطلب وجود رؤية عقلانية ومتجددة تتواءم مع طبيعة كل جماعة ثقافية، وتحفزها لتقبل أي عملية تغيير تهدف للتفاعل والأندماج مع الآخر طالما أنها لا تلغي وجوده أو هويته، وتسهم في تحقيق الأمن والأستقرار المنشود لذلك يجب خلق حالة من التوازن بين الهويات الفرعية وتنقسم على نوعين، النوع الأول التوزان المجتمعي ويتم عبر إحداث حالة توازن بين القدرات والأمكانيات الفكرية والسلوكية وحتى الروحية، بمعنى إيجاد بوابة مشتركة للقيم والحقوق والمصالح تضم الجميع وفي حالة تفاعلها بشكل متكامل، ستخلق مجتمع متزن يمتلك الوعي والأدراك بأهمية وحدة إرادته الجماعاتية ليتحرر نهائياً من قيود موروثه التقليدي، ويتمكن من تحويل فكرة أنا والأخر الى نحن جميعاً والتعامل على أسس المواطنة لا على التصنيف أو التمييز بأوجهه المختلفة، ومع أنتقال فكرة التوازن المجتمعي من منظوره الخاص للعام وأنتشاره بين كل الجماعات الثقافية، ويصبح قناعة عامة سيؤدي في النهائية لبناء مجتمع قوي ومتماسك يؤمن بالحوار والتعايش السلمي بشفافية، والتوازن المجتمعي ليس مرادفاً للمساواة الأجتماعية وقد يقترب منها في بعض مضامينها وأبعادها، لكنه يختلف عنها، لأن التوازن المجتمعي يمثل فلسفة قائمة بذاتها تهدف لإيجاد نوع من التوازن بين الأجزاء المختلفة أو اللامتناظرة وإعادة تنظيمها لتشكيل تناسق موحد، أما المساواة الأجتماعية تركز على الحقوق والحريات الأنسانية.

النوع الثاني التوازن السياسي وهو إيجاد حالة من التألف والتوافق في الرؤى والتوجهات والبرامج، التي تتبناها النخب والقوى السياسية الفاعلة في السلطة، وتكون معبرة وجامعة بين خصوصية متطلبات وحقوق الجماعة الثقافية التي تمثلها ومتطلبات وحقوق الجماعات الأخرى، هذا التوزان سيجعل جميع مخرجات قراراتها السياسية تصب للصالح العام وبعيده عن التهميش والأقصاء والتمييز، مما يتطلب وجود إرادة سياسية قوية ذات خطاب وسلوك عقلاني، يمتلك تصور كلي للآثار والنتائج لكل التوجهات والقرارات السلبية التي إتخذت بعد العام (2003) وأدت لإنحراف مسار إدارة ملف التعدد والتنوع وضاعفت من حجم إشكاليته.

وهذه الإرادة ستدفع تلك القوى لتغيير طبيعة تفكيرها عن معنى التوازن السياسي، القائم على أساس الأستحقاق الأنتخابي للأحزاب وإئتلافاتها المهتمة بالمحاصصة والمصالح الفئوية الضيقة، لتتحول نحو تبني وإقرار التوازن السياسي على أساس التمثيل الشعبي لمجتمع تعددي، يسوده التناغم والتفاعل فيما بينها لتتبنى نهجاً موحداً يخدم المصلحة الوطنية مما يجعلها تخرج تماماً من دائرة الأنتماء والولاء الفرعي، وتحقيق هذا النوع من التوازن سيسهم بأجراء التعديلات الدستورية المطلوبة وإقرار القوانين والقرارات التي تمس الصالح العام والمعطلة بسبب الصراع والتقاطع بين تلك القوى للحصول على المزيد من المكاسب، وجميع هذه الأجراءات الأيجابية ستنعكس في النهاية لصالح الأستقرار السياسي وضمان إستمراره.

المصادر والمراجع:

أولاً: الدساتير والقوانين:

1- الدستور العراقي المؤقت لسنة 1958.
2- الدستور العراقي المؤقت لسنة 1970.
3- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004.
4- دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ثانياً: الكتب العربية والمُعربة

1- تشارلز تايلر، منابع الذات وتكون الهوية الحديثة، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2014.
2- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
3- عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتب الصفا والمروة للنشر، لندن، 2010.
4- عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017.
5- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006.
6- كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
7- نبيل عبد الهادي، تشكيل السلوك الأجتماعي، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1- Catherine Colliot- Thélène, La Sociologie de Max Weber, La Découverte ,Paris, 2006.
2- Dominique Schnapper, Qu ‘est- ce que L’integration, Folio, Francais,2007.
3- Jagoda Marinic, Made in Germany Was ist Deutsch in Deutschland, Hoffmann & Campe, Germany,2016.
4- Patrick Savidan, Le multicuralisme, Press Universitaire Française, 2009.